الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/48/282
29 July 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ١٢١ من جدول الأعمال المؤقت*

مسألة تيمور الشرقية

رسالة مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للبرتغال لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه نسخة من رسالة بشأن الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ لاستعراض الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والتي وجهتها إلى رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (انظر المرفق الأول). كما أنتهز هذه المناسبة لأنقل إليكم البيان الذي ألقاه رئيس وفد البرتغال أمام الحلقة الدراسية، المعقودة في بورت مورسبي في الفترة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (انظر المرفق الثاني).

وأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقيها بوصفهم وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٢١ من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) خوسيه كايتانو دا كوستا بيريرا
القائم بالأعمال المؤقت

* A/48/150.

المرفق الأول

رسالة مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٣ موجهة من القائم بالأعمال المؤقت لبعثة البرتغال الدائمة لدى الأمم المتحدة إلى رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

إلحاقا بالبيانات التي أدلى بها ممثل البرتغال أمام اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، أود أن استرعي انتباهكم إلى تقرير الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ لاستعراض الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والتي عقدت في بورت مورسبي، بابوا غينيا الجديدة في الفترة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣، والذي صدر بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة، A/AC.109/1159.

وتود البرتغال أن تعرب عن حيرتها من أن التقرير المذكور لا يتضمن أي إشارة للمناقشات التي دارت بشأن تيمور الشرقية في تلك الحلقة الدراسية، لا سيما وأن هذه الحلقة الدراسية نفسها كانت مكرسة لبحث المشاكل المتعلقة بإنهاء الاستعمار في منطقة آسيا/المحيط الهادئ، أي في المنطقة الجغرافية التي تقع فيها تيمور الشرقية.

والواقع أن عددا من المشاركين في تلك الحلقة الدراسية تطرقوا بالفعل لمسألة تيمور الشرقية، بما في ذلك سفير البرتغال في كانبيرا الذي شارك في الحلقة بصفته ممثل الدولة القائمة بإدارة ذلك الاقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي، والذي دعي للاشتراك في الاجتماع بهذه الصفة. ومن جهة أخرى، تضمنت الوثيقة المذكورة آنفا موجزا للبيانات التي أدلى بها ممثلو أقاليم أخرى غير متمتعة بالحكم الذاتي.

ولا بد لبلدي من الاحتجاج على هذا التجاهل الذي لا يمكن تفسيره، ونحن نكرر اعتراضنا القوي على هذه المعاملة التمييزية التي لا يمكن تبريرها لإقليم يندرج ضمن قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي هي في الواقع موضع اهتمام اللجنة، حيث لم يكتمل بعد إنهاء الاستعمار فيه.

وأود أن أشير إلى أن السيد خوسيه غوسماو شارك في الحلقة الدراسية بوصفه ممثلا للمجلس الوطني للمقاومة الموبيرية، وهي منظمة تابعة لتيمور الشرقية وليس للبرتغال كما ورد في قائمة أسماء المشاركين في المرفق الثالث للوثيقة A/AC.109/1159.

وفي الختام، أود التأكيد على أن البرتغال ما برحت على مدى السنوات القليلة المنصرمة تقدم تعاونها الكامل للجنة الخاصة. ونحن إذ نقوم بذلك، إنما نستجيب بصورة بناءة لنداءاتكم التي وجهتموها،

بوصفكم رئيسا للجنة، إلى الدول القائمة بالإدارة من أجل التعاون مع الأمم المتحدة. ولذا فإنه من العسير علينا فهم الوضع الوارد وصفه أعلاه.

وإنني بصدد توجيه رسالة اليوم إلى الأمين العام تطلب تعميم نص البيان الذي قدمناه في حلقة بورت مورسبي ونص هذه الرسالة بوصفهما وثيقتين رسميتين من وثائق الأمم المتحدة.

(توقيع) خوسيه كايتانو دا كوستا بيريرا
القائم بالأعمال المؤقت

المرفق الثاني

بيان أدلى به رئيس وفد البرتغال في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ لاستعراض الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي، المعقودة في بورت مورسبي في الفترة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣

يود الوفد البرتغالي أولا أن يرحب بكم، سيدي الرئيس وبالأعضاء المشاركين في هذه الحلقة الدراسية. وأود أن أؤكد مرة أخرى تقديرنا للأعمال التي اضطلعت بها اللجنة الخاصة في العقود الأخيرة في هذا المجال الحساس المتعلق بدعم حقوق الشعوب المستعمرة. وقد حضرت البرتغال الحلقة الدراسية الإقليمية المعنية بإنهاء الاستعمار، التي انعقدت في فانواتو في أيار/مايو ١٩٩٠ وقامت فيها بدور نشط. وفي ذلك التاريخ احتفلنا جميعا بالذكرى السنوية الثلاثين لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

وشهدت تلك السنة ولادة العقد الدولي الراهن للقضاء على الاستعمار بهدف أن يتحقق في آخر هذا القرن تطبيق هذا الإعلان بالكامل على جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

كما يرغب وفد بلدي أن يعرب عن امتنانه للبلد المضيف، ولحكومة وشعب بابوا غينيا الجديدة ولا ريب في أن حفاوتهم الكريمة ستسهم في نجاح أعمالنا.

وقد دعيت البرتغال لحضور هذه الحلقة بصفتها الدولة القائمة بإدارة إقليم تيمور الشرقية غير المتمتع بالحكم الذاتي، على نحو ما اعترفت به الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ويسودنا أسف بالغ لاستحالة اكتمال عملية إنهاء الاستعمار في هذا الإقليم حتى الآن وفقا لمبادئ الميثاق والإعلان والقرارات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة.

ودخولا في صلب الموضوع مباشرة سأبدأ بتذكير المشاركين في الحلقة الدراسية بالمبادئ الأساسية جدا ذات الصلة في عملية إنهاء الاستعمار في تيمور الشرقية، والتي لم تكتمل حتى الآن، وهي:

١ - عدم شرعية الغزو العسكري بوصفه ادعاء غير مقبول لتبرير التوسع الإقليمي؛

٢ - احترام الحق الأساسي غير القابل للتصرف لشعب تيمور في تقرير المصير؛

٣ - دعم حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ولا ريب في أن المشاركين يدركون أن المحافل الدولية والرأي العام على علم كاف بأنه لم يتم مراعاة أي من المبادئ المذكورة أعلاه في حالة تيمور الشرقية.

لقد كان غزو تيمور الشرقية في عام ١٩٧٥ انتهاكا للمبادئ الأساسية للنظام الدولي، وبالتالي لم يعترف المجتمع الدولي مطلقا بضم الأقليم من جانب واحد.

ومما لا جدال فيه أن التوسع الإقليمي عن طريق القوة لا يمكن أن يكون مقبولا لدى المجتمع الدولي اليوم. وأنه لا يجوز اعتبار إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي أرضا مشاعا عرضة لأن ينتزعها بلد مجاور ذي بأس شديد، لا يعرف الرحمة، مهما كانت الدوافع أو الحجج التي قد تتخذ ذريعة لذلك.

وقد اتخذ كل من مجلس الأمن والجمعية العامة العديد من القرارات التي تعيد تأكيد حق سكان تيمور الشرقية في تقرير المصير وتطالب بانسحاب القوات الأجنبية المحتلة. ولكن لم يتم مطلقا الامتثال لهذه القرارات.

وبذلت طوال السنوات الأخيرة جهودا لتحويل أنظار الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عن الوضع غير القانوني الناشئ في تيمور الشرقية، وإقناعهما بأن هذه المسألة "لم تعد تمثل مشكلة". غير أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموما لم يعترفا مطلقا باكتمال عملية إنهاء الاستعمار في تيمور الشرقية، التي مازالت مندرجة ضمن قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والخاضعة لإدارة البرتغال.

ومن المؤكد أنكم تتفقون معي بأننا قد بلغنا وضعا خاصا إلى حد ما وهو أن الدولة القائمة بالإدارة، التي تسعى جاهدة من أجل تحقيق إنهاء الاستعمار في اقليم تعتبر مسؤولة عنه، ما برحت تطالب بدعم المجتمع الدولي في تنفيذ ذلك. وفي المقابل، فإننا نشهد معارضة عنيدة وغير مشروعة من جانب محتل كان في السابق إقليما خاضعا للاستعمار (وحارب بشكل مشرف في الماضي من أجل الحصول على حريته) وهو يتولى حاليا رئاسة حركة عدم الانحياز.

ولما كانت مشكلة إنهاء الاستعمار في تيمور الشرقية مازالت دون حل - وهذا ما دعا اللجنة الخاصة إلى التطرق إليها، وهو السبب في وجودي هنا بالنيابة عن الدولة القائمة بالإدارة والمسؤولة عن هذا الإقليم بموجب القانون، فإنني أدعو الآن إلى تطبيق شرط أساسي لإنهاء هذه المشكلة ألا وهو المبدأ الثاني الذي أشرت إليه سابقا، وأعني بذلك مبدأ تقرير المصير.

إن حق تقرير المصير هو حق من حقوق البلدان والشعوب المستعمرة غير قابل للتصرف، وتم الاعتراف به بالنسبة لسكان تيمور الشرقية بالتحديد في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. ولا يمكن

إتمام عملية إنهاء الاستعمار دون ممارسة هذا الحق المثبت باعتراف الأمم المتحدة، وهو ما لم يتحقق حتى الآن.

إن الهدف الرئيسي لسياسة البرتغال، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، هو إنجاز عملية إنهاء الاستعمار في تيمور الشرقية. وينبغي أن يتم ذلك في ظل الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن (التي وافقت البرتغال عليها في مجملها)، وللحقوق المشروعة لشعب تيمور الشرقية، بما فيها الحق، في أن يختار بحرية مصيره السياسي.

ونحن لا نتصرف في هذه القضية توقعا لتحقيق فوائد مادية - إذ سيكون ذلك سخيفا إن لم يكن تافها - أو انطلاقا من دوافع استعمارية جديدة لا مبرر لها. ولسوف نعترف بأي اختيار يراه شعب تيمور الشرقية بشأن مستقبله السياسي طالما تم هذا الاختيار بحرية وبصورة سليمة. ولا ريب في أن سبعة عشر عاما من الكفاح ضد الوضع الراهن الذي فرض بالقوة، والذي اتخذ أشكالا عديدة رغم كل الصعاب، هو أفضل دليل على حتمية ممارسة شعب تيمور الشرقية حقه في تقرير المصير لإنهاء العنف والقمع في هذا الإقليم.

ويقودني ذلك الآن إلى المبدأ الثالث الذي أشرت إليه، وهو الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية في تيمور الشرقية.

ولن أكرر هنا ما يعرفه الجميع بالفعل وهو أن تاريخ الاحتلال القسري لإقليم تيمور الشرقية غير المتمتع بالحكم الذاتي قد اتسم بالقمع الشديد، الذي أودى بصورة مباشرة أو غير مباشرة بحياة آلاف عديدة من الناس.

وتتراوح الأعداد المذكورة ما بين مائة ألف ومائتي ألف قتيل، مما يمثل نسبة كبيرة من الضحايا البشرية قد لا يكون لها مثيل في النصف الثاني من هذا القرن.

إن المذبحة التي تعرض لها المدنيون في ديلي بتيمور الشرقية صباح الثاني عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ أنهت الصمت المستمر الذي ظل قائما بشأن هذا الوضع. وعلى الرغم من الإعلان الذي توصلت إليه لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بتوافق الآراء في ١٩٩٢/٣/٤، مازلنا بعيدين عن معرفة الظروف الكاملة لهذه الوحشية المفرطة، والمسؤولين عن ارتكابها.

وقد طبقت عليهم بعض العقوبات الرمزية، في حين صدرت أحكام صارمة، بما فيها حكم واحد بالسجن مدى الحياة على المدنيين المتهمين بتنظيم المظاهرة أو المشاركة فيها (دون اتهامهم بارتكاب أعمال العنف). وإزاء عدم الامتثال للجوانب البالغة الأهمية في الإعلان الذي جرى التوصل إليه بتوافق الآراء، اتخذت اللجنة، وبتأييد قوي، قرارا بشأن تيمور الشرقية في الحادي عشر من آذار/مارس الماضي.

وإن عدم موافقة لجنة حقوق الإنسان على قرار بشأن هذه المسألة لمدة عشر سنوات يضفي على قرار اللجنة الأخير أهمية خاصة، إنما يعكس تزايد الحالة سوءا في الإقليم وتزايد الوعي لدى المجتمع الدولي بخطورة هذه المسألة ككل.

إن محاكمة زانانا غوسماو، زعيم تيمور الشرقية والحكم عليه بالسجن مدى الحياة كان آخر وأوضح مثال على مدى الاستهزاء الذي تبديه الدولة المحتلة بصورة غير قانونية لتيمور الشرقية إزاء قرارات الأمم المتحدة أو معايير العدالة الدولية المعترف بها عالميا. وما من شك في أن احتلال تيمور الشرقية غير قانوني وفقا لقرارات الأمم المتحدة، ومن ثم فإن هذه المحاكمة ليست مشروعة. فهل يمكن أن يوصف الكفاح من أجل تقرير مصير إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بأنه "تمرد" أو "نزعة انفصالية"؟ وهل نحن نعيش حقا في السنوات الأخيرة من القرن العشرين؟

وبعد عملية سياسية صرفة ومحاكمة جرت في ظروف معروفة (لم تحترم فيها حتى مدونة الإجراءات الجنائية التي وضعها المحتل، حيث حرم المتهم من حق تقديم دفاعه الخاص)، صدر الحكم اللاإنساني بالسجن مدى الحياة على زانانا غوسماو، الذي شجب في الخطبة التي ألقاها أمام المحكمة الطابع الهزلي حقا الذي اتسمت به محاكمته، وأعاد تأكيد إيمانه بالآراء التي نادى بها دائما. وقد حرم من وسائل الاتصال ولم تتمكن أسرته أو هيئة الصليب الأحمر الدولية من زيارته. بل إن هذه المنظمة أعلنت بالفعل أنها أرغمت على إيقاف زياراتها للسجناء السياسيين من سكان تيمور الشرقية بسبب عدم التقيد بالحد الأدنى من الشروط المطلوبة للقيام بهذا العمل.

وقد أعلن الأسقف بيلو، القاصد الرسولي في ديلي، في حديث أدلى به لصحيفة النيويورك تايمز في ٢٤ نيسان/أبريل أن "السكان في تيمور الشرقية يعيشون في خوف" على الرغم من إصرار الحكومة الاندونيسية على القول بتحسن حالة حقوق الإنسان هناك. فتعذيب السجناء السياسيين من الأمور الروتينية. وقد قتل العديد من الأشخاص الذين اعتقلوا إبان مذبحة تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. ومازال هناك عشرات من المفقودين منذ وقوع تلك الحوادث. كما حدثت موجات جديدة من الاعتقالات منذ إلقاء القبض في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ على زانانا غوسماو؛ وقد تم اعتقال ما هونو في نيسان/أبريل ١٩٩٣، وهو زعيم آخر من زعماء تيمور الشرقية.

إن الدرس الذي يمكن أن نتعلمه من هذا الاحتلال غير الشرعي لتيمور الشرقية، والذي دام أكثر من سبعة عشر عاما، هو أنه لن يتوقف العنف وانتهاكات حقوق الإنسان طالما ليس هناك حل سياسي لهذه المشكلة.

وقد وصف البعض الوضع في تيمور الشرقية بأنه تركة من تركات الحرب الباردة. وشأن العديد من التركات التي من هذا القبيل لم يتم التوصل إلى إيجاد تسوية للوضع الراهن، إنما ازدادت الحالة تدهورا.

ولم يعد الغزو العسكري أسلوبا مقبولا للاستيلاء على إقليم ما، وكما أثبتت الأمثلة الحديثة لا يمكن أن تقوم الحلول الدائمة على حرمان الشعوب من حرياتها.

إن أساليب القمع الاستعماري، مثل مذبحة الثاني عشر من تشرين الثاني/نوفمبر والحكم على زانانا غوسماو بالسجن مدى الحياة، تبين الطابع الحقيقي للسلطة التي تمارس في تيمور الشرقية، وينبغي إدانتها بقوة من جانب المجتمع الدولي.

وقد اقترحت البرتغال، بعد مرور شهرين على مذبحة الثاني عشر من تشرين الثاني/نوفمبر، البدء في إجراء حوار مع اندونيسيا وجميع الأطراف المعنية مباشرة، دون شروط مسبقة وبرعاية الأمين العام. والهدف من ذلك هو التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ومقبولة دوليا لمسألة تيمور الشرقية، وينبغي أن يشارك في هذا الحوار ممثلون لشعب تيمور الشرقية من مختلف دوائر الرأي. ومهما يكن الحل، يجب احترام حقوق شعب تيمور الشرقية بما يتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

والبرتغال ملتزمة بشدة بالتعاون الكامل مع المساعي الحميدة للأمين العام، وقد شاركت بالفعل في الاجتماعات المعقودة على المستويين الدبلوماسي والسياسي، التي كانت بداية للحوار المقترح. وأود أن أضيف بأن هذه الجهود لم تسفر، وللأسف، عن نتائج ملموسة.

وقد وافقنا حتى الآن، آخذين في الاعتبار الاختلافات الواسعة في الآراء بشأن هذه المسألة، على ضرورة النظر في اعتماد "تدابير لبناء الثقة"، بغية تحسين المناخ الذي يدور فيه الحوار. ولا ريب في أن محاكمة زانانا غوسماو والحكم الصادر عنها، واستمرار الانتهاكات غير المقبولة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية، لا تساعد على تحسين مناخ الحوار.

ومع ذلك فإن مسألة تيمور الشرقية ليست مشكلة ثنائية الطرف وليست نزاعا حول ادعاءات متعارضة بشأن نفس الإقليم بل هي مشكلة تعني بشدة المجتمع الدولي. وهي تمس المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية والحقوق الأساسية للشعوب والأفراد على السواء. وتمثل أيضا تحديا لميثاق الأمم المتحدة، وللجمعية العامة ومجلس الأمن.

ومنذ سنوات قليلة فقط، أصبح إثنان من البلدان الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ عضوين في مجلس الأمن. ويحق لجميع البلدان، بصرف النظر عن أبعادها الجغرافية والديموغرافية والاقتصادية التمتع بنفس الحقوق والمشاركة في المجتمع الدولي.

إن وفد بلدي على ثقة من أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ تتابع باهتمام خاص ومتزايد الحالة في تيمور الشرقية. فالمحنة التي تعاني منها تيمور الشرقية تستحق الاهتمام والمساعي الحميدة من جانب كل واحد منا.

- - - - -